

أضواء وملامح رئيسية عن الهيئات الاقتصادية

٢٠١٩/٢٠١٨

=====

تخضع الهيئات العامة الاقتصادية لأحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ولإشراف وزارات محددة وفقاً لطبيعة نشاط كل منها .

وتباشر الهيئات الاقتصادية وعددها ٥٠ هيئة (بإضافة ٣ هيئات جديدة وهى : جهاز تنظيم أنشطة سوق الغاز ، الهيئة العامة للتأمين الصحى الشامل ، المتحف المصرى الكبير . واستبعاد جهاز الخدمات العامة للقوات المسلحة) مختلف الأنشطة الاقتصادية وتوفير السلع والمنتجات والخدمات الأساسية التي تمس حياة المواطن المصري وحمايته وإجراء التصميمات والاستشارات الهندسية اللازمة لتنفيذ المشروعات سواء التكميلية أو مشروعات المرافق المتعلقة بها .

وتجدر الإشارة إلى فصل موازنات الهيئات الاقتصادية عن الموازنة العامة للدولة لإعطائها المرونة في الإدارة .

وتبلغ الإعانات المقدمة للهيئات الاقتصادية نحو ٢١٩.٤ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٩/٢٠١٨ وذلك مابين دعم المنتجات البترولية والسلع التموينية ودعم صندوق التأمين للعاملين بالقطاع الحكومى وصندوق التأمين للعاملين بقطاع الأعمال العام والخاص ونقل المواطنين بنقص قدرة ٤٠.٤ مليار جنيه عن العام المالى السابق .

ويتركز الدعم في الهيئة العامة للسلع التموينية بمبلغ ٨٨.٨ مليار جنيه بنسبة ٤٠% من اجمالى الدعم يليها الهيئة المصرية العامة للبترول بمبلغ ٨١.٩ مليار جنيه بنسبة ٣٧% وصندوق التأمين الحكومى للعاملين بقطاع الأعمال العام والخاص بمبلغ ٢٨ مليار جنيه بنسبة ١٣% ثم صندوق التأمين للعاملين بالقطاع الحكومى بمبلغ ١٧.٨ مليار جنيه بنسبة ٨% من اجمالى الدعم . وتشير الإيرادات الإجمالية المحققة بالهيئات الاقتصادية إلى التواصل في تأدية رسالتها في تقديم السلع والخدمات ومنتجاتها في توقيتاتها وبأعلى جوده .

إذ بلغت الإيرادات الإجمالية للهيئات الاقتصادية ١٢٠.٠ مليار جنيه في ٢٠١٩ /٦/٣٠ بزيادة قدرها ٤٧.١ مليار جنيه عن العام المالى السابق .



حققت عدد ٢٧ هيئة اقتصادية أرباحاً صافية قدرها ٦٣.٥ مليار جنيه وتأتي في مقدمة الهيئات الربحية هيئة قناة السويس بنحو ٤٣.٦ مليار جنيه وبنسبة ٦٩% من اجمالى قيمة أرباح الهيئات الربحية تليها العامة للتأمين الصحى بنحو ٤.٨ مليار جنيه بنسبة ٨% من اجمالى قيمة أرباح الهيئات الربحية تليها الجهاز القومى لتنظيم الاتصالات بنحو ٣.٣ مليار جنيه بنسبة ٥% من اجمالى قيمة أرباح الهيئات الربحية تليها الهيئة العامة لميناء الاسكندرية بنحو ٢ مليار جنيه بنسبة ٣% من اجمالى قيمة ارباح الهيئات الربحية ثم الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس بنحو ١.٧ مليار جنيه بنسبة ٣% من اجمالى قيمة ارباح الهيئات الربحية .

بينما أسفرت نتائج أعمال عدد ١٦ هيئة اقتصادية عن تحقيق خسائر خلال العام قدرها ٢٠.٩ مليار جنيه تأتي في مقدمة تلك الهيئات الهيئة القومية لسكك حديد مصر بخسائر قدرها ١٢.٣ مليار جنيه يليها الهيئة الوطنية للإعلام بخسائر قدرها ٧ مليار جنيه يليها هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة بخسائر قدرها ٤.٦٨ مليون جنيه ثم هيئة النقل العام بالقاهرة بخسائر قدرها ٣.٨٦ مليون جنيه .

والجدير بالذكر إنه من ضمن الهيئات الخاسرة الهيئة المصرية العامة للمعارض والمؤتمرات بمبلغ ١١٥.٦ مليون جنيه مع العلم أنها هيئة اقتصادية تمارس العديد من الأنشطة ومنها إقامة المعارض في الداخل والخارج والإشراف عليها ومنح التراخيص لها وإقامة المؤتمرات والندوات والمساعدة في أبرام الصفقات التجارية للمنتجات المصرية التي تتم في المعارض ، مما يستلزم الأمر إلي تدارك الأمور في السياسات التشغيلية لتلك الهيئة في ضوء التشريعات والضوابط الحاكمة للنهوض بها والوصول إلى نقطة التعادل وتمكينها من بيئة تشغيل عادلة .

أما بالنسبة للهيئات المتعادلة فهي :

صندوق التأمين للعاملين بقطاع الأعمال العام والخاص - صندوق التأمين للعاملين بالقطاع الحكومي - المؤسسة العلاجية - هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة - الهيئة العامة للسلع التموينية - هيئة الأوقاف المصرية - الهيئة العامة للتأمين الصحي الشامل .

مما أدى إلى تحقيق الهيئات الاقتصادية لصادف أرباح قدرها ٤٢.٥ مليار جنيه .

كما تمتلك الهيئات الاقتصادية أصول ثابتة بمبلغ ٤٧٣ مليار جنيه وبخصم مخصص الإهلاك البالغ ٣٠٧.٤ مليار جنيه تصبح صافي قيمة تلك الأصول بالقيمة الدفترية ١٦٥.٦ مليار جنيه .

كما تبلغ الأصول طويلة الأجل (الأصول غير المتداولة) مبلغ ١١٥٦.٩ مليار جنيه . وبإضافة الأصول المتداولة (مخزون - عملاء وأوراق قبض وحسابات مدينة - الأستثمارات والأوراق المالية - نقدية) البالغة ١٨٣٧.١ مليار جنيه تصبح إجمالي الأصول التي تمتلكها الهيئات الاقتصادية نحو ٢٩٩٤ مليار جنيه . وتجدر الإشارة إلي الإستثمارات المالية (اوراق مالية بغرض المتاجرة) البالغة ١١٨.٢ مليار جنيه تمثل ٤% من إجمالي أصول الهيئات الاقتصادية .

تبلغ القروض طويلة الأجل (من البنوك ومن جهات أخرى) نحو ٦٢٤.٢ مليار جنيه بنسبة ٢١% من إجمالي الخصوم للهيئات الاقتصادية ، وتبلغ أرصدة البنوك الدائنة (السحب على المكشوف) نحو ٣٢.٦ مليار جنيه بزيادة قدرها ٩.٢ مليار جنيه عن عام ٢٠١٧/٢٠١٨ .

بلغت الأجور المنصرفة لعدد ٣٣٣٠.٨٢ عامل مبلغ ٣٢ مليار جنيه حيث بلغ متوسط أجر العامل السنوي على مستوى إجمالي الهيئات الاقتصادية ٩٥٩٧٨ جنيه ، بزيادة قدرها ١٢٨٣٠ جنيه عن عام ٢٠١٧/٢٠١٨ .

من الملاحظ التزايد المتلاحق في تكلفة إقتناء وحدات إنتاج لبعض الهيئات وما يترتب عليها من أعباء وخاصة هيئة سكك حديد مصر وهيئة النقل العام بالقاهرة ونقل الركاب بالإسكندرية وهيئات الموانئ المصرية التي تشكل محطات رئيسية على مسارات حركة التجارة المصرية والمدن الصناعية التي تمثل ظهير مناسب للموانئ بعد تطويرها بالإستفادة من عبقرية المكان وطبيعته وخلق فرص عمل حقيقية جديدة تبتث الأمل لدى المواطن المصري .

أخيراً الهيئات الاقتصادية ركيزة أساسية في الاقتصاد المصري وتحتاج إلى إعادة هيكلة وخاصة الهيئات غير المتوازنة والمتعثرة والتي تحقق خسائر لتمكينها من تأدية رسالتها وتقوية مراكزها المالية بما ينعكس على تحسين أدائها وفقاً لمتطلبات المجتمع المصري .